

«تهذيب المواطن»

تستخدم عادة للقمع والتضييق وخفض سقف الحريات ووضعها تحت وصاية الرقباء ومفاهيم رجال الدين المتعصبة والمحافظة بحكم طبيعتها وتقاليدها. ومن هنا يعتبر فضل القانون «محاولة لسد منافذ الفكر العلمي والتأويل الديني والأبحاث المجتهدة في الفلسفة، وغلغ الباب أمام مسالة مراجعة الثوابت طبقاً لتطورات العلم والعقل والمعرفة». وهو ما يؤكد عليه محمد أبو الغار مؤسس «الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي»: «في مقدمة القانون، يطالب المشرع بعقاب من يقدم تأويلات محرفة لبعض نصوص الكتب السماوية، وعبرت عن اجتهادات خاطئة لبعض المفسرين للدين. هذه المقدمة مستفزة وتعتبر عن فكر تامري. هل كل مفكر أو مجدد يحاول حل أزمة الدين

الإسلامي في العصر الحديث التي لم تحل بالطريقة التقليدية في التفكير، يعتبر من الخوارج؟ وأيام كان الأزهر مفتحاً على كافة المذاهب والتفسيرات وهي أمور موثقة ومعروفة، كان يجد حلولاً لمتناقضات الأشياء ولم يكن الفكر الوهابي مسيطراً. لكن سيطرة الفكر الوهابي على مصر والأزهر جعلت التفكير أحادياً». يشير أبو الغار إلى أن «التأويل علم هام، ودراسات شخصيات هامة مثل نصر أبو زيد ومحمد أركون كانت هي الأمل في خروج الفكر الإسلامي من المأزق الذي نعيشه. حين تأتي بقانون يمنع التأويل أو يقول إن هذا تأويل جيد أو غير خاطئ، فأنت تمنع حرية الدراسات الإسلامية وهذا مخالف للدين والقانون والمستقبل».

ومن جانبه اعتبر عبد الفتاح العوارى عميد كلية أصول الدين في

جامعة الأزهر أن الذين يعترضون على مشروع القانون «لا يريدون استقراراً لمصر، لأنه حين نفتح الباب أمام الذين يزدرون الأديان ويسئون إليها، تزيد نار العداوة في نفوس المواطنين، مما يؤدي إلى نشر الفتن والقتال والاضطرابات في المجتمع». القانون الذي سلمه شيخ الأزهر لرئاسة الجمهورية سيصل إلى البرلمان، لمناقشته، لكن هل سيمر؟

لنكن متشائمين، سيمر كما مرت عشرات القوانين. وسيظل مهدداً للتفكير والإبداع تستخدمه السلطة لمصلحتها وقتما تشاء، كما حدث في قوانين مشابهة مثل خدش الحياء الذي أقر في السبعينيات لمنع الناس من قضاء حاجاتهم علانية في الشارع؛ لكن تمت محاكمة أحمد ناجي به بسبب جملة في رواية؛

مثقفون مصريون:

من هنا تبدأ عملية الإصلاح الديني

القاهرة - محمد عمر جناحي

في بداية 2016، أصدرت هيئة كبار العلماء في الأزهر بياناً تهاجم فيه نقاد التراث وتفهم بـ «المتركسين.. حيث فتحو الأبواب أمام المادية الجدلية والتاريخية والزندقة والإلحاد، والبنوية والتفكيكية والحدائث وما بعد الحدائث». كان ذكر التيارات الفكرية والمعرفية المختلفة هو سبب بحد ذاته. هل ثمة تغير في خطاب الأزهر في السنوات الأخيرة أم أن خطابه كان مبنياً دائماً على الأساس النظري ومنظومة الفقه نفسيهما؟ وهل هناك فرق بين الخطاب الديني الرسمي ممثلاً في الأزهر وبين خطاب الجماعات المتطرفة؟ لماذا إلى الآن ما زالت الآراء التنويرية غير مقبولة رغم أنها كانت «توفيقية» (محمد عبده وطه حسين)، ورغم احتفاء الدولة الشكلية بهذه الرموز؟

طرحنا هذه الأسئلة على عدد من الكتاب والمثقفين المصريين، في محاولة لمعرفة آرائهم حول خطاب الأزهر وعلاقته بالدولة.

الديني»، لكنه يستبعد إمكانية هذا الإصلاح.

تتساءل الباحثة أسماء العماوي حول قدرة خطاب الأزهر على تجديد الخطاب الديني. ترى أن هذه ليست المرة الأولى لذبوع مسالة تجديد الخطاب الديني: «ظهرت الطبعة الأولى من هذا التجديد منذ ما يزيد على المئة عام مع رواد النهضة العربية أمثال محمد عبده والطهطاوي. رغم محاولة هؤلاء الرواد الجادة تحقيقه - وكان أغلبهم من المنتمين للمؤسسة الأزهرية العريقة - إلا أنه لم يخرج عن كونه مجرد إجراء شكلي لم ينطو على أدنى تأسيس معرفي». توضح العماوي الأسباب النظرية وراء هذا الإخفاق: «ظل هذا الخطاب النهضوي هو الصورة التمثيلية للخطاب الديني التقليدي القديم متمثلاً بالتحديد في الخطاب الأشعري عقائدياً، والخطاب الشافعي فقهيّاً، رغم إصراره في سبيل تحقيق التجديد المزعوم بضرورة التمييز بين النصوص الدينية متمثلة في القرآن والسنة النبوية على وجه التحديد، وبين هذه النصوص التراثية التي باتت تعرف الآن بالخطاب الديني، وهي من قبيل النصوص التفسيرية والفقهية...». اجتهادات تراها العماوي ناتجة عن الحوار مع النص الأصلي (القرآن) ومشروطة بـ «سياقها الاجتماعي/المعرفي التي صيغت فيه». تشير العماوي إلى أن التحدي الذي يجابه الإسلام اليوم يتعدى مجرد الاكتفاء بالتمييز بين النصوص الدينية والتراثية إلى «ضرورة معرفة كيفية التعامل مع النصوص الدينية ذاتها».

يتحدث الكاتب والباحث جمال عمر صاحب كتاب «أنا نصر أبو زيد» عن السياق التاريخي لانحسار خطاب التجديد ونشوء جماعات العنف: «مع كل هزيمة وتراجع تواجهها شعوبنا منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى الآن، يخفت صوت تيار التجديد، ويعلو صوت تيار استعادة الإسلام النقي. تيار الأسلمة، وبعد الحرب العالمية الأولى، تحول إلى تنظيمات وجماعات مسلحة». يوضح عمر المشكلة الكامنة في بنية خطاب التجديد أو «بذرة العطب الداخلية» كما يسميها، وتؤدي إلى تهميش «التجديد» في مقابل «الأسلمة»: «كل عمليات التجديد من محمد عبده حتى الآن، تتم على نفس الأسس

اللاهوتية/ العقائدية التقليدية. وبدون التعرض لهذه البنية اللاهوتية نقدياً، سنتل عمليات التجديد مجرد محاولة إنتاج واقع مختلف مستخدمين ماكينة التفكير نفسها».

يتحدث الكاتب والأكاديمي حاتم حافظ عن الأسباب الأنسية وراء التحول في خطاب الأزهر في السنوات الأخيرة: «يمكن القول إن الخطاب الأزهرى الرسمي صار أكثر قوة وأكثر صراحة في التعبير عن تشدده إزاء القضايا الإسلامية المثارة في العقدين الأخيرين». والسبب وراء هذا التشدد هو «شعور الأزهر بعد 30 يونيو بأنه تخلص من منافسيه (الإخوان والسلفيين) وخصومه العلمانيين، ويرى أن الدولة ممثلة في نظام السيسي عليها دفع ضريبة بالوقوف إلى جواره ضد أي هجمات علمانية».

يرى حافظ أن ما يربك المشهد هو إلحاح الدولة منذ ثلاث سنوات على

الخطاب صار أكثر قوة في التعبير عن تشدده إزاء القضايا الإسلامية المثارة في العقدين الأخيرين

ضرورة تجديد الخطاب الديني من دون أن تتخذ خطوة واحدة بإزاء هذا التجديد. ويتساءل: «الدولة تلوح بالتجديد لمواجهة التطرف الديني للإخوان، لكن كيف يمكن أن تفعل ذلك بإسناد مشروع التجديد لمؤسسة (الأزهر) على رأسها رجل أصولي حتى النخاع. الإمام الطيب له مؤلفات يستشهد فيها بسيد قطب بطريقة تشي بأنه صاحب مكانة لديه. كلنا نعرف أن قطب أحد مؤسسي الفكر التكفيري في مصر وفي العالم الإسلامي». ويضيف: «قدم الطيب بلاغاً بشخصه ضد إسلام بحيري رغم أن الأخير قبل أن يناظر كل من الشيخ الأزهرى (وهو المستشار الديني للسيسي) والشيخ الجفري، مجتمعين، في حلقة تلفزيونية كانت لتكون طفرة في مسار الحوار بين الأزهر والعلمانيين لولا حبس البحيري بعدها، إضافة أيضاً إلى الطريقة التي بات الإمام الطيب يتحدث بها في اللقاءات الإعلامية عن المطالبات بتجديد الدين وغربلة التراث ومراجعة البخاري. وهي طريقة متعجرفة وعدائية لآخر ورافضة لأي حوار، رغم أن الإمام الطيب كان يسوق نفسه قبل الثورة (قبل أن يستقيل من عضوية حزب مبارك) كرجل دين مستنير دارس للفلسفة في فرنسا».

إيماءة الشيخ وتعيب الرئيس

القاهرة - محمد خير

يقال إن أبسط التعريفات للفارق بين الدولة المدنية والدولة الدينية، هو أن الأولى تشهد تحكّم السلطة السياسية في المؤسسة الدينية، بينما في الثانية تتحكم المؤسسة الدينية في السلطة السياسية. تحت هذا التعريف البسيط، تكمن مفاهيم أقل بساطة وأكثر تركيبياً. فقد تكون السلطة السياسية نفسها مدنية أو عسكرية، وإن كانت مدنية فقد تكون ذات مرجعية دينية مما يؤثر على مدنيّتها، كما أن ثمة دولاً لا تشهد ذات مظهرية - تحكّم السياسة في الدين ولا الدين في السياسة، بل فصل بين الأمرين، وإن كان ثمة من يرى أن ذلك الفصل التام - في عمقه - ليس إلا خرافة مدنية. وعلى أي حال، طالما انتمت مصر إلى النوع الثاني في التعريف البسيط، أي تحكمت دامتاً سلطتها السياسية في مؤسستها الدينية، منذ العهود الأولى في مصر القديمة، حين كان الفرعون يمزج السلطتين معاً فيعلن نفسه إلهاً، مروراً بالاحتلالات العسكرية المتتالية في العصور الوسيطة، وصولاً إلى الدولة الحديثة لمؤسسها القوي الماكر محمد علي، الذي التف حول «خبرات» مؤسسة الأزهر، فأرسل المبعوثين إلى الخارج ليعودوا بخبرات أوروبية تدير البلاد، ثم جمال عبد الناصر الذي أراد «تحديث» الأزهر فأنشأ فيه الكليات العلمية - التي اعتبرها الأصوليون علمانية - وأمم الأوقاف مصدر الدخل الأساسي للمؤسسة الدينية، وصولاً إلى الرئيس السيسي، الذي قطع حديثه فجأة في خطاب عيد الشرطة في 25 كانون الثاني (يناير) الماضي، ليتوجه إلى شيخ الأزهر أحمد الطيب بعبارة «تعبتني يا فضيلة الإمام».

عبارة غريبة في ألفاظها ونطقها على الهواء في خطاب يشاهده الملايين، كان رئيس السياسة يعرب عن عجزه - أو على الأقل تعبه - من رئيس المؤسسة الدينية. لكن ليس أغرب من العبارة نفسها إلا مناسبتها، ففي عيد الشرطة، الذي دافع منذ ثورة 2011 محل نزاع حول اليوم «25» الذي أصبح عيداً للثلاثين للشرطة وللثورة التي اندلعت - في الأساس - ضد ممارسات الشرطة. في ذلك العيد السياسي بامتياز، قرر الرئيس فجأة أن يناقش مسألة الطلاق الشفوي، أمام كاميرات التلفاز. شكّا الرئيس من ارتفاع نسب الطلاق واقترح على الهواء أن لا يتم الاعتراف بالطلاق بمجرد التلفظ به بل فقط عند توثيقه. أعلن الرئيس اقتراحه ونظر إلى شيخ الأزهر في الصف الأول، فهز الشيخ رأسه هزة أدرك الرئيس مغزاهما، وفهم أنها أبعد ما تكون عن الموافقة، فأنهى الرئيس اقتراح بكلمته «تعبتني».

لكن الشيخ لم يكتف بإيماءة الرأس ولا باعتراف الرئيس بالتعب، بل اجتمع بعد 10 أيام مع هيئة كبار العلماء في الأزهر وأصدروا بياناً يرفض الاقتراح، وينكر حتى السبب الذي ذكره الرئيس كمنسوخ لاقتراحه. فقال البيان صراحة إن ليس ثمة علاقة بين الطلاق الشفاهي وارتفاع نسبة الطلاق، وإن الطلاق يقع بالألفاظ الشرعية «دون اشتراط شهادة أو توثيق»، وبعد ثلاثة أيام من الاجتماع والبيان، أعلن «مجمع البحوث الإسلامية» وهو هيئة أخرى من أبرز هيئات الأزهر، اتفاقه مع بيان هيئة كبار العلماء. كانت تلك «لا» كبيرة من الأزهر لم تعد سلطة السياسة بعدها إلى الموضوع، وإن تبرع بعض رجالها بمحاولة الرد في البرلمان، عبر اقتراح قانون لتحديد مدة بقاء شيخ الأزهر على مقعده، وهو اقتراح لم يغادر قاعات البرلمان. إذ أفضلته لجنة الشؤون الدينية في المجلس نفسه، وهو في كل الأحوال اقتراح مشكوك في دستوريته، أو صار كذلك منذ وقت ليس بالبعيد، إذ أن حصانة شيخ الأزهر، واحدة من آثار قليلة بقيت من تفاعلات «ثورة يناير».

يقرّ الدستور المصري المستحدث بعد «يناير» بأن الأزهر «هيئة مستقلة، ويختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه»، كما أن «شيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل». تلك العبارات التي تضمنتها المادة 4 في دستور 2012 وانتقلت - كما هي - إلى المادة 7 في دستور 2014، مثلت «المكتسب» الوحيد المتبقي تقريباً من ثورة يناير، أو هكذا يعتبرها الأزهريون على الأقل، بعدما أنهت عهداً طويلاً بدأت ثورة يوليو 1952 في «تعيين» شيخ الأزهر بواسطة رئيس الجمهورية. الآن، بعد الدستور الجديد، يتم اختيار الشيخ من قبل هيئة كبار العلماء المكونة من 40 عالماً أزهرياً «من المذاهب الفقهية الأربعة». تولى الشيخ الطيب مشيخة الأزهر في 2010، قبل 10 أشهر من ثورة يناير. وبعد تغيير الدستور، صار غير قابل للعزل مدى الحياة ولم يعد من حق الرئاسة اختيار شيخ جديد. بعبارة أخرى، يجوز القول إن الطيب هو المسؤول الكبير الوحيد من الحقبة المباركية الذي شهد وضعه الرسمي رسوخاً أشد وقوة أكبر. ليس غريباً إذ أن «يتعب» الرئيس الذي لا يستطيع إغضاب الأزهر في الوقت الذي يخوض فيه حربه مع الأشد أصولية والأكثر تسييساً. لا يستطيع الرئيس أن يرغب الأزهر على تحقيق أحلامه في «الثورة الدينية»، بل سمح له بمطاردة الكتاب والباحثين إلى درجة السجن والتنكيل، وهو ما لم يحدث في عهد أي رئيس جمهوري سابق. كلهم حاوروا الأزهر وصارعه لكن أحداً منهم - قبل السيسي - لم يعترف بالتعب.